

مجلس الأمانة

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

أصدرت بيانها الانتخابي ورؤيتها لمعالجة الإشكالات التي تعيشها البلاد

الحركة الدستورية: تعزيز المواطنة وأسلمة القوانين وحسن اختيار القيادات سبلنا لمواجهة القضايا العالقة

الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب عملاً دؤوباً في السعي نحو تنويع مصادر الدخل وتشجيع الشباب للدخول في العمل الحر وإعادة هيكلة ميزانية الدولة بإيقاف الهدر واستنزاف ميزانية الدولة، والرقابة على المشاريع ذات الكلفة العالية في لجنة المناقصات، ومراقبة احتياطي الأجيال، والتأكد من ممارسات الأداء في الاستثمارات الخاصة، والعمل على معالجة البطالة وتوفير فرص العمل للخريجين والشباب، وحماية أصحاب الدخل المنخفضة.

سادسا - الشفافية:

الوضوح والمكاشفة وإطلاع الرأي العام على حقائق الأمور دعامة رئيسية لاستقرار سيادة القانون ومحاربة الفساد وكشف المتلاعبين بالمال العام واستغلال السلطة للمصالح الخاصة وإبطال تزوير الحقائق الذي يمارسه الإغلام الفاسد. ويمكن تحقيق الشفافية من خلال تفعيل: أ - مشروع من أين لك هذا؟ (كشف الذمة المالية): وباتى ذلك لحماية المال العام من جهة، وصيانة سمعة القياديين في الدولة من أي شكوك وشبهات من جهة أخرى، من خلال: ● المبادرة بكشف الذمة المالية ● اللجوء مع بدء العمل البرلماني. ● تفعيل قانون هيئة مكافحة الفساد.

ب - متابعة الإبداعات المليونية والتحويلات الخارجية: شغلت قضية الإبداعات المليونية الشارح الكويتي في الفترة الأخيرة ولعلها القضية الأكثر تأثيراً في تصاعد الحراك الاجتماعي في الفترة الأخيرة، ومن حق الشعب الكويتي أن تتم محاسبة المتسبب فيها (الراشي) والمرتشي) وأن يكون الشعب على اطلاع مستمر بتطورات القضية وأبعادها.

ج - تشديد العقوبات للمتداولين على المال العام: عبر تفعيل قانون حرمة التداول على المال العام وتفعيل دور الأجهزة الرقابية وجمعيات النفع العام.

د - نزاهة الانتخابات: عن طريق توفير كافة السبل وتعزيز كل الجهود لضمان انتخابات نزيهة خالية من أي شوائب، وبلغ العتبات بزيادة الناخبين من خلال محاربة الرشوة وشراء الأصوات، وتدخلات المتنفذين غير المشروعة، والعمل على تشريع قانون الهيئة العامة للانتخابات.

تعطيل مؤسساتها التشريعية والدستورية.

خامسا: العدالة والحرية والمساواة

وهي من الأركان الرئيسية التي يرتكز عليها الدستور الكويتي كما جاء في المادة 7 من الدستور، الذي نص على العدل والحرية والمساواة دعائم للمجتمع». ويتم التأكيد على ذلك من خلال:

أ - قانون تنصيب القياديين على أساس العدالة والكفاءة: عند إسناد أي منصب عام، على الحكومة محاربة المحسوبية والواسطة التي تخالف مبدأ العدالة والمساواة، وذلك من خلال:

● إعادة النظر في قانون المحكمة الإدارية لتتحول من إيقاف التجاوز فقط إلى إنصاف المستحق أيضاً.

● إقرار قانون تنصيب القياديين.

ب - النسيب بالمناصب القيادية عن المحاصصة السياسية: يجب تجنب المناصب القيادية والتي هي في الأصل خدمة للمجتمع لا مكافأة للأفراد، المحاصصة السياسية. وذلك من خلال:

● الفصل بين الكفاءة المهنية والتوجه السياسي والانتماء الاجتماعي للمواطنين فلا يكافأ القيادي لانتتمائه الاجتماعي أو السياسي كما يجب ألا يستبعد لذات السبب.

ج - التأكيد على استقلالية القضاء: فالقضاء هو الملاذ الآمن لإنصاف المواطن، فينبغي تعزيز استقلاله والنأي به وتحصينه من تدخلات أصحاب النفوذ أو المصالح.

د - تعزيز حقوق الإنسان بما يتوافق مع المعايير الشرعية والدولية:

فألامم المتقدمة تولى هذا الجانب اهتماماً بالغاً لما للإنسان من دور مهم في بناء الوطن، ولا يبرز هذا الدور إلا من خلال حماية الكرامة الإنسانية من الإمتحان، وأن تتم كفاءة الحقوق الأساسية للإنسان أياً كان جنسه ولونه وجنسيته وعقيدته ولا سيما فيما يتعلق بقضية البدون.

● العدالة الاجتماعية ومعالجة الخلل الاقتصادي والمالي للدولة تعبر آلية اتخاذ القرارات في الكوارث عن المنهجية التي تتطلب إعادة النظر في معايير إقرارها ومدى تحقيقها للعدالة

الجلس حرية الاختيار. ب - السعي لتحقيق التعاون بين السلطتين:

التعاون بين السلطتين هو الأصل الدستوري في العمل السياسي المختر والذي يغيره لن يستقر البلد، وذلك في إطار الالتزام بالدستور واحترام القوانين من الطرفين، بما يكفل دفع عجلة التنمية إلى الأمام، فالعمل بمنهجية صحيحة ضمن المعارضة أو ضمن الحكومة التنفيذية هو عمل وطني ودستوري، والمعارضة هي وسيلة للإصلاح وليست نهجا دائما في العمل السياسي، وذلك من خلال:

● تغيير اليات العمل الحكومي، والنظر فيما يسمى حكومة الأغلبية البرلمانية.

● الاتفاق على الأولويات بين السلطتين بما يعزز الالتزام بالدستور ويعجل بوتيرة الإنجاز التنموي.

● تفعيل خطة التنمية وإبعادها عن التجاذبات السياسية أو المصالح الفئوية.

● عدم الالتفات حول الدستور وتفرغ من محتواه والالتزام بروحه ونصوصه.

ج - تطوير الخدمات الأساسية في الدولة: وذلك يكون عبر الالتفات إلى أهمية سرعة تنفيذ المشاريع التنموية التي تمت الموافقة عليها والتي تشمل على مناطق سكنية وخدمات صحية وتعليمية أو غيرها، وذلك من خلال:

● المطالبة بتطوير التعليم بكل مستوياته ومحتوياته وتوفير متطلباته الاستيعابية والتقنية المتزايدة وإعطاؤها أولوية خاصة.

● تطوير الخدمات الصحية. معالجة القضية الإسكانية بشكل عملي وسريع.

● تطوير وتحديث البنية التحتية (طرق - مطار - موانئ).

● حماية المجتمع من تلوث البيئة والأغذية الفاسدة.

د - احترام إرادة الشعب الكويتي في تقرير مستقبله: على المستوى المحلي فقد أثير حول الحراك الشعبي خلال الفترة السابقة الكثير من النقاش بين مؤيد ومعارض وهنا يجب أن نؤكد أهمية فهم هذا الحراك من منطلقاته وظروفه التي لم تخرج عن إطار مبادئ الدستور والواجبات الاجتماعية المتفق عليها، والذي جاء في إطاره العام تكريسا للنص الدستوري (الامة مصدر السلطات) وأن الشعوب لا تقبل سلب صلاحياتها من خلال

الدور المميز والمسؤول الذي لعبه الشباب في المشاركة في تغيير الخريطة السياسية مؤخرا.

ب - تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني: بتشجيع ودعم عمل الاتحادات والنقابات وجمعيات النفع العام والهيئات والهيئات السياسية للقيام بدورها الوطني البناء كل في مجاله وتخصصه بما يساهم في تعزيز الحياة الدستورية التي تكفل حق الجمع في صياغة واقع ومستقبل الوطن، والمساهمة في التصدي لما يواجهه من مشاكل وأزمات.

ج - تفعيل دور المرأة لتشارك مع أخيها الرجل في بناء وطنها في شتى المجالات دون تراجع أو تهيمش، لاسيما المجالات التي تحتاج من المرأة أن تكون فاعلة فيها، والتصدي للتمييز ضد المرأة وخصوصا قضايا حقوقها المدنية كالإسكان والتقاعد وغيرها.

د - توسيع قاعدة المشاركة السياسية: عن طريق اشراك شرائح مجتمعية تم تغييرها مثل فئة العسكريين في الجيش والشرطة وضمان تصويتهم بشكل حيادي والمجتمعيين وغيرهم، لأن مظلة الوطن تشمل جميع أبنائه، الذين عليهم جميعا تقع مسؤولية صنع نهضته والمساهمة في بنائه وحمايته، وذلك من خلال:

● إعادة النظر في قانون الانتخاب وتوزيع الدوائر نحو المزيد من توسيع قاعدة التمثيل البرلماني وما يحقق مبدأ الامة مصدر السلطات.

● اقرار قانون تنظيم التعددية السياسية لتطوير آليات العمل السياسي القائم على البرامج لا الأشخاص.

● تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في ابداء الرأي التخصصي بالقضايا والمواضيع المطروحة على جدول اعمال مجلس الامة وتقديم المقترحات والأشخاص.

● تفعيل دور الشباب في الرقابة على الأداء البرلماني من خلال تنظيم لقاءات دورية للشباب مع المرشحين في منتدياتهم «البرلمان الشبابي».

رابعاً: الإيجابية: الأصل في العمل السياسي ان يتم وفق مبادئ التعاون والتشجيع لاستقبال مرحلة جديدة ملؤها الروح الإيجابية تتحقق معها مشاريع التنمية، وان يكون فهم النقد والرقابة في إطار التكمال وليس التضاد، والتحلي بالمسؤولية عند طرح القضايا موضع الاختلاف وذلك عن طريق:

أ - التزام الحكومة بنهج جديد والتعامل المسؤول والإيجابي مع السلطة التشريعية: لقد بدأت المعارضة في السلطة التشريعية بإبداء النوايا الحسنة للبدء فعليا بتنفيذ مشروعات التنمية، ولكن نهج الفساد الذي مارسه الحكومة أضع فرص التعاون البناء، لذا فإن نهج جديد من التعاون المسؤول والإيجابي مع السلطة التشريعية وعلى السلطة التشريعية أن تتعاون على أساس مراقبة الأداء الحكومي وتسيده مسارها وما يصدر عنها، وتفعيل الأدوات الرقابية في حال انحراف الأداء الحكومي عن الإصلاح الحقيقي، لذا فإن من أهم معايير هذا النهج الجديد:

● البدء بتشكيل الحكومة القادمة برئيس يتحمل مسؤولية إدارتها ويحسن اختيار الوزراء على أساس النزاهة والقدرة والكفاءة.

● ان تبادر الحكومة بإجراء حزمة إصلاحات لتحل إدارة إجهتها للمفاسد التنموية وحل إشكالات تعثرها.

● ان تقوم الحكومة بمواجهة ملفات الفساد ولا سيما تضخم أرصدة بعض النواب السابقين والتحويلات المليونية وغيرها.

● ألا تتدخل الحكومة في ترجيح انتخاب رئيس مجلس الامة أو اللجان وتترك لأعضاء

التأكيد على حق التجمع والتعبير.

● تطبيق القانون على المتجاوزين باستخدام الاعلام الفاسد.

ج - تعميق الوحدة الوطنية وقيم التعايش والتسامح وقبول الآخر:

من خلال تكريس روح الانتماء للوطن، واحترام اختلافاتنا الاجتماعية والفئوية، والتأكيد على القواسم المشتركة بين المواطنين والتي هي اسمى واكبر من اي اختلافات، مما يسهل علينا التعايش بجو من التفاهم والاحترام، وقبول الآخر ايا كان رايه وذلك في اطار القانون وقيم المجتمع والدستور، وذلك من خلال:

● طرح القضايا الفئوية من خلال نقاش علمي وبشكل يدعو للاستفادة من التباين الموجود في المجتمع وتوظيفه ايجابيا «تعايشنا رغم تبايننا سر تميزنا».

● التأكيد على ان الاصل في المجتمعات التباين وليس التطبيق «وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا».

● تفعيل قانون تجريم تمييز الوحدة الوطنية.

● تحسين اختيار المرشح لـ «نواب الامة»:

يقع على عاتق المواطنين في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ البلد ضرورة حسن اختيار نوابهم وممثلهم، وحسن الاختيار هذا لا يكون الا عن طريق التحري والتدقيق في سيرة المرشح ومواقفه وبرنامجه الانتخابي، ليكون اهلا لتمثيل الامة المتفعل الصحيح، كما ان الامانة وحدها لا تحقق الغرض المنشود ان لم تقتربن بالقوة وحدها ومواقفه وبرنامجه الانتخابي، والتأكد من نزاهة المرشح المالية والقيمية ورفض إعادة انتخاب من ضيع امانته في المجلس السابق.

● أن يكون للنائب رسالة اصلاحية والتأكيد على المصادقية.

● قدرة المرشح على اقناع الجمهور من خلال برنامجه الانتخابي السياسي والتنموي.

● امكانيه المرشح على استثمار تخصصه وخبراته العملية لتفعيل الدور التشريعي للبرلمان.

● تعزيز المبادرة كقيمة تعكس الايمان بمشروع المواطنة:

فالكويت في مشروعها التنموي تطمح لمشاركة ابنائها للنهوض بها في جميع المجالات عن طريق تعزيز روح المبادرة في تقديم الحلول والمقترحات العملية التي تساهم في حل مشكلاتها، وتكون نواة لمشاريعها التنموية المزمع انشاؤها، مما يعكس الايمان الراسخ بحب الوطن والتحلي بروح المواطنة الصالحة.

● وتكريس الامن الوطني: فالكويت كانت ومازالت مطعما للأخريين، وعلى السلطتين العمل معا نحو تكريس الامن الوطني للكويت ويجاد استراتجية أمنية تعزز من استقرارها وأمانها، ويمكن تحقيق ذلك عبر:

● تعزيز الامن الوطني الداخلي ومكافحة السامهين على امن الوطن.

● وضع معايير الامن الوطني للعلاقات مع الدول التي تشكل تهديدا للامن الاقليمي.

● تعزيز العلاقات مع دول الخليج ومباركة قرار مجلس التعاون الخليجي في التكمال للاتحاد.

ثالثاً: المشاركة ويقصد بها توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار، وذلك لضمان تكمين الامة من رسم مستقبلها في الصالح العام دون اقصاء لاي من مكوناتها المجتمعية، وذلك عن طريق:

أ - تخفيض سن الناخب: كون السن المسموح بها للتصويت هي 18 سنة، وهي شريحة كبيرة من الشباب القادرين على اتخاذ القرار والمشاركة في صناعة المستقبل، خصوصا بعد

حاكمة، وإدخال تعديلات ترفض أي قوانين أو مشاريع تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية. ● التطبيق المتدرج للشريعة الإسلامية من خلال الإسراع بإحالة القوانين المقدمة من اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية قال تعالى (ياايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا) النسا: الآية 174.

ثانيا: المواطنة تعزيز مفهوم المواطنة بمعناه الشامل واجب وضرورة، وتبرز أهميته في الوقت الحالي تحديدا كون تعزيزه ممارسة وسلوكا يعد أحد أهم الحلول للخروج من أزمة ضعف تقبل التعددية الاجتماعية والقبول بالأخر رأيا وكيانا. وحتى يتم تحقيق مفهوم المواطنة بشكل سليم يتوجب تضمين ومعالجة القضايا التالية:

أ - ترسيخ مبدأ سيادة القانون: ويكون ذلك بالتأكيد على احترام القانون وتطبيقه على الجميع دون استثناء، وأن يستشعر المواطن بأن الجميع سواسية تحت مظلة القانون دون تمييز، وذلك من خلال:

● التأكيد على حسن اختيار القيادات النزيهة القادرة على الإصلاح.

● تعزيز دور ديوان المحاسبة. ● تفعيل دور محكمة الوزراء. ● محاسبة المتعدين على القانون دون تمييز.

ب - التأكيد على حقوق المواطنة الدستورية: من خلال تفعيل مواد الدستور التي تنقل للمواطن المشاركة في اتخاذ القرار، والتأكيد على الحريات التي كفلها له الدستور، كحرية ابداء الرأي والتعبير، والحق في الاختيار الحر لمثليه في المجالس والنقابات والهيئات، وذلك من خلال:

● التأكيد على حق ابداء الرأي ورفض واستنكار ملاحقة كتاب الرأي والمشاركين بأرائهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

● تعزيز دور ديوان المحاسبة. ● تفعيل دور محكمة الوزراء. ● محاسبة المتعدين على القانون دون تمييز.

ب - التأكيد على حقوق المواطنة الدستورية: من خلال تفعيل مواد الدستور التي تنقل للمواطن المشاركة في اتخاذ القرار، والتأكيد على الحريات التي كفلها له الدستور، كحرية ابداء الرأي والتعبير، والحق في الاختيار الحر لمثليه في المجالس والنقابات والهيئات، وذلك من خلال:

● التأكيد على حق ابداء الرأي ورفض واستنكار ملاحقة كتاب الرأي والمشاركين بأرائهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

● تعزيز دور ديوان المحاسبة. ● تفعيل دور محكمة الوزراء. ● محاسبة المتعدين على القانون دون تمييز.

ب - التأكيد على حقوق المواطنة الدستورية: من خلال تفعيل مواد الدستور التي تنقل للمواطن المشاركة في اتخاذ القرار، والتأكيد على الحريات التي كفلها له الدستور، كحرية ابداء الرأي والتعبير، والحق في الاختيار الحر لمثليه في المجالس والنقابات والهيئات، وذلك من خلال:

● التأكيد على حق ابداء الرأي ورفض واستنكار ملاحقة كتاب الرأي والمشاركين بأرائهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

● تعزيز دور ديوان المحاسبة. ● تفعيل دور محكمة الوزراء. ● محاسبة المتعدين على القانون دون تمييز.

ب - التأكيد على حقوق المواطنة الدستورية: من خلال تفعيل مواد الدستور التي تنقل للمواطن المشاركة في اتخاذ القرار، والتأكيد على الحريات التي كفلها له الدستور، كحرية ابداء الرأي والتعبير، والحق في الاختيار الحر لمثليه في المجالس والنقابات والهيئات، وذلك من خلال:

● التأكيد على حق ابداء الرأي ورفض واستنكار ملاحقة كتاب الرأي والمشاركين بأرائهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

● تعزيز دور ديوان المحاسبة. ● تفعيل دور محكمة الوزراء. ● محاسبة المتعدين على القانون دون تمييز.

ب - التأكيد على حقوق المواطنة الدستورية: من خلال تفعيل مواد الدستور التي تنقل للمواطن المشاركة في اتخاذ القرار، والتأكيد على الحريات التي كفلها له الدستور، كحرية ابداء الرأي والتعبير، والحق في الاختيار الحر لمثليه في المجالس والنقابات والهيئات، وذلك من خلال:

● التأكيد على حق ابداء الرأي ورفض واستنكار ملاحقة كتاب الرأي والمشاركين بأرائهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

● تعزيز دور ديوان المحاسبة. ● تفعيل دور محكمة الوزراء. ● محاسبة المتعدين على القانون دون تمييز.

ب - التأكيد على حقوق المواطنة الدستورية: من خلال تفعيل مواد الدستور التي تنقل للمواطن المشاركة في اتخاذ القرار، والتأكيد على الحريات التي كفلها له الدستور، كحرية ابداء الرأي والتعبير، والحق في الاختيار الحر لمثليه في المجالس والنقابات والهيئات، وذلك من خلال:

● التأكيد على حق ابداء الرأي ورفض واستنكار ملاحقة كتاب الرأي والمشاركين بأرائهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

● تعزيز دور ديوان المحاسبة. ● تفعيل دور محكمة الوزراء. ● محاسبة المتعدين على القانون دون تمييز.

ب - التأكيد على حقوق المواطنة الدستورية: من خلال تفعيل مواد الدستور التي تنقل للمواطن المشاركة في اتخاذ القرار، والتأكيد على الحريات التي كفلها له الدستور، كحرية ابداء الرأي والتعبير، والحق في الاختيار الحر لمثليه في المجالس والنقابات والهيئات، وذلك من خلال:

● التأكيد على حق ابداء الرأي ورفض واستنكار ملاحقة كتاب الرأي والمشاركين بأرائهم في مواقع التواصل الاجتماعي.

إلا أنه ورغم كل الآلام التي عانى منها المجتمع برز الحراك الشعبي والشبابي المسؤول والدور الإصلاحي الجاد لكثير من فئات المجتمع ليوقف الانحدار الذي أصاب أجهزة الدولة، وليبعث الأمل من جديد ببدء صفحات جديدة تشكل حاضر ومستقبل الكويت عنوانها أن لا تكو عن العمل بالدستور، بل تطور عن العمل بالديمقراطية لتضيق فرص التنمية والبناء من أجل حماية شخص لا يهمها سوى الترشح في مناصبها.

إننا نؤازر تلك الأحداث الجسام وما ارتبط بها من قضايا وإشكالات نرى أن الخروج منها يتطلب تحقق وتفعيل عدد من المبادئ والقيم التي تنطلق من مبادئ دينا الحنيف ومن عمق مجتمعنا الكويتي الأصيل وهي التالية:

أولاً: الهوية والشريعة العمل على تعزيز هوية المجتمع وترسيخ الأخلاق وأسلمة القوانين التمسك بكتاب الله الكريم وستة رسوله ﷺ في الوحدة والاستنارة بالشريعة الإسلامية، وذلك فيما يلي:

● التأكيد على ما نادت به الشريعة من وحدة المجتمع ونجد الفرة وتعزيز روح التآلف والمودة واستلهام القيم الإسلامية في التأكيد على الأخوة بما يحقق مصلحة الامة (ياايها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير) «الحجرات: الآية 13».

● الأمل في المستقبل الأمن حال تمسكتنا بالحق والبعد عن الفساد في الأرض وتمكين الإصلاح، قال تعالى: (وايغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين) «القصص: الآية 77».

● الالتزام في حياتنا التشريعية بالشريعة الإسلامية كمرجعية

أصدرت الحركة الدستورية الإسلامية بيانها الانتخابي حول الانتخابات البرلمانية للعام 2012 رأت من خلاله أن الخروج من الإشكالات التي مرت بها الكويت مؤخرا تتحقق من خلال تفعيل عدد من المبادئ والقيم التي تنطلق من مبادئ الدين الحنيف وعمق المجتمع الكويتي.

وتضمن البيان العمل على تعزيز مفهوم المواطنة بمعناه الشامل والقبول بالأخر رأيا وكيانا إضافة إلى ترسيخ مبدأ سيادة القانون والتأكيد على حسن اختيار القيادات النزيهة القادرة على الإصلاح ومحاسبة المتعدين على القانون من دون تمييز بالإضافة إلى العديد من القضايا، وجاء بيان الحركة الدستورية كالتالي:

بسم الله نبدا، وبنهج سبلنا نستعين، وبروح يملؤها الأمل والتفاؤل، وينظره ناعداً وفاحصة وعطاء يتسم بالإيجابية، نتقدم الحركة الدستورية الإسلامية ببيانها الانتخابي منطلقة من وعيها بأهمية وخطورة هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الكويت السياسي، والتي تشكلت بعد مخاض سياسي عسير عصفت بالبلاد في السنوات الأخيرة، كنتيجة لأزمات متتالية تراكمت بسبب فقدان النهج القويم والإدارة السلمية للحكومات المتعاقبة وما شاب تلك الأزمات من سقوط منهج لكثير من القيم والمبادئ التي شكلت خطراً حقيقياً على مقومات المجتمع الأساسية.

إن نظرة فاحصة لما آل إليه الفساد والفشل في إدارة الدولة عبر تراجع مرتبة الكويت في معدل التنافسية العالمي ومؤشر مدركات الفساد، حتى نخر إلى قلب المؤسسة التشريعية، في ظل تنامي الصراع بين أقطاب مؤسسة الحكم، وتفتت الوحدة الوطنية بالاعلام الفاسد والاستقطاب العائلي والقبلي والطائفي، فضلاً عن توقف حالة التنمية ونفسي الترهل الإداري والبطالة والنفوذ المالي في أجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية.



وزارة الكهرباء والماء

إعلان

من وزارة الكهرباء والماء

تعلن وزارة الكهرباء والماء للسادة المواطنين والمقيمين بأنه نظراً لاستحداث أعمال تطوير وتحسين وإجراء بعض التعديلات على خطوط المياه المقطرة وربطها مع الشبكة القائمة في مجمع توزيع المياه بالدوحة، مما سيترتب عليه ضعف في توزيع المياه العذبة خلال فترة الاعمال ولمدة 4 أيام ابتداء من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/١/١٨ إلى نهاية يوم السبت الموافق ٢٠١٢/١/٢١ عن المناطق التالية:

الصليبية السكنية والصناعية والزراعية - تناكر الصليبية - الصليبيخات (تناكر الصليبيخات) - الدوحة - غرناطة - صباح الناصر - الأندلس - الفردوس - الرقعي - العارضية - (القديمة + الجديدة) - اشبيلية - جليب الشيوخ - منطقة الصباح الصحية - الشويخ السكنية والصناعية الأولى والثانية والثالثة والوسطى - الرابية - الرقعي.

وتهيب الوزارة بالمواطنين الكرام إلى ضرورة التعاون معها للمصلحة العامة.

وشكراً،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجمعة الصحافية الكويتية

والأسرة الصحافية

المغفور لها بإذن الله

الزميلة/ نجاح جاسم كرم

عضو جمعية الصحافيين الكويتية

التي انتقلت إلى رحمة الله يوم السبت الموافق ٢٠١٢/١/١٤

تغمده الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته وألهم أهلها وذويها جميل الصبر والسلوان

اللهم اغفر لها ولجميع الصحافيين